

Distr.: General  
26 June 2014  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الفترة المشمولة بالتقرير تمتد من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤

### أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريره السابق في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/130).

٢ - ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) هادئاً ومستقراً بشكل عام. وحدث حرق لوقف الأعمال القتالية في ١٤ آذار/مارس، عندما قصف جيش الدفاع الإسرائيلي لبنان بالمدفعية الثقيلة ووجه نيران دباباته إلى منزلين في كفر كلا رداً على انفجار وقع على جانب الطريق فأصاب دورية له في منطقة مزارع شبعاً جنوبي الخط الأزرق. وقد أصيب ثلاثة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح طفيفة من جراء الانفجار، وفي لبنان تضرر منزلان بشدة بسبب نيران الدبابات. وأجرت اليونيفيل على الفور اتصالات مع كلا الجانبين لاحتواء الحادث واستعادة الهدوء بسرعة. وأبدى كلا الطرفين بشكل عام تصميمهما على المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق، وأكدوا التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، رغم عدم إحراز تقدم في التزامهما المتبقية بموجب القرار، وعدم التحرك نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

٣ - وشهدت الحالة الأمنية في لبنان تحسناً ملحوظاً عقب اعتماد الحكومة الجديدة لخطط أمنية تتعلق بطرابلس والبقاع. حيث بدأ الجيش اللبناني، منذ أوائل نيسان/أبريل، بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الأمنية اللبنانية الأخرى، في تنفيذ خطط في طرابلس التي شهدت مقتل ٣٢ شخصا خلال الجولة الأخيرة من العنف، وفي منطقة شرق البقاع. ورغم ما تكبده الجيش اللبناني من خسائر في الأرواح، استمر في نشر قواته بإصرار. الأمر الذي أدى إلى النجاح في منع دخول الأشخاص والمواد المرتبطة بالأنشطة الإرهابية، وإلى الحد من العنف



في لبنان. ومع ذلك وقعت ثلاث هجمات إرهابية: ففي ١٦ آذار/مارس، وقع هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في النبي عثمان أدى إلى مقتل أربعة أشخاص؛ وفي ٢٩ آذار/مارس وقع هجوم مماثل في عرسال أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص؛ وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وقع هجوم آخر من هذا القبيل في ظهر البيدر أدى إلى مقتل شخص واحد.

٤ - واستمر القصف عبر الحدود وإطلاق النار من الجمهورية العربية السورية على لبنان، مما تسبب في مصرع شخصين على الأقل، وإصابة تسعة أشخاص بجروح إلى جانب الأضرار المادية. وشنت طائرات تابعة للحكومة السورية أيضاً ما لا يقل عن ٢٣ غارة جوية على الأراضي اللبنانية، قتل فيها أربعة أشخاص وجرح ثلاثة آخرون. وأبلغ الجيش اللبناني عن استمرار تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية.

٥ - وأدى استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق المزيد من المواطنين السوريين على لبنان طلباً للملجأ. وحتى ١١ حزيران/يونيه، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين، الذين يتلقون مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (وشركاء آخرين، ٦٠٣ ٠٩٣ ١ لاجئين، من بينهم ٤٩ ٥٥٩ لاجئاً في منطقة عمليات اليونيفيل - أي بزيادة قدرها ٩٠٦ ١٩٧ لاجئين تقريباً منذ تقرير سابق. وهكذا يشهد لبنان، الذي يأوي ما يزيد على مليون لاجئ، أعلى نسبة من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد سكانه.

٦ - وقد وافقت حكومة "المصلحة الوطنية" التوافقية بقيادة رئيس الوزراء تمام سلام على بيانها السياسي المؤرخ ١٤ آذار/مارس، وفازت في اقتراع الثقة الذي جرى في البرلمان في ٢٠ آذار/مارس. وبدأت فترة الانتخابات الرئاسية، التي تستغرق شهرين، في ٢٥ آذار/مارس. وبعد دورة برلمانية واحدة لم يحصل خلالها أي مرشح على عدد كاف من الأصوات للفوز في الانتخابات، وثلاث دورات مقررّة لم يكتمل فيها النصاب القانوني، انتهت الفترة التي حددها الدستور لإجراء الانتخابات دون اختيار رئيس جديد للجمهورية. وعند انتهاء فترة ولاية الرئيس ميشال سليمان، انتقلت الصلاحيات الرئاسية إلى مجلس الوزراء بقيادة رئيس الوزراء سلام، وفقاً للدستور.

٧ - وفي ٥ آذار/مارس، اجتمعت مجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس في مناسبة استضافها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، وحضرها الرئيس سليمان ووزراء الخارجية. وواصلت المجموعة الدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي إلى المجالات الرئيسية التي تضررت من جراء النزاع السوري في لبنان، والتأكيد على التوحيد الدولي لدعم الاستقرار واستمرارية مؤسسات الدولة في لبنان أثناء عمليتي تشكيل الحكومة والانتخابات الرئاسية.

وفي إطار جدول أعمال المجموعة، عقدت الحكومة الإيطالية مؤتمرا وزاريا في روما في ١٧ حزيران/يونيه لدعم الجيش اللبناني.

## ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

### ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨ - في مساء يوم ١٤ آذار/مارس، انفجرت عبوة ناسفة مزروعة على جانب الطريق فأصابت مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي أثناء مشاركتها في دورية في منطقة مزارع شبعا (القطاع الشرقي)، على بعد حوالي كيلومتر واحد جنوبي الخط الأزرق. وبعد فترة قصيرة من ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ما لا يقل عن عشر قذائف مدفعية من عيار ١٥٥ ملم على منطقة بسطرة اللبنانية (القطاع الشرقي) التي تقع على مسافة لا تزيد على كيلومترين شمالي الخط الأزرق، وقذيفتي دبابات من عيار ١٢٠ ملم مباشرة على متزلين في كفر كلا (القطاع الشرقي) التي تقع على بعد ١٢ كيلومترا عن مكان الانفجار. وقد تواصلت اليونيفيل بعد الحادثة الأولى مباشرة، مع كلا الطرفين، بشتى الطرق بما في ذلك من خلال قنوات الاتصال والتنسيق، لتحثهما على ضبط النفس، ونزع فتيل التوترات وتيسير وقف الأعمال العدائية مجددا.

٩ - وفي رسالة موجهة إلى اليونيفيل في ١٨ آذار/مارس، احتج جيش الدفاع الإسرائيلي على الحادثة التي وصفها بأنها "قيام حزب الله بتفجير عبوات متشظية مركزة الاتجاه مستهدفاً جيش الدفاع الإسرائيلي". وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلن حسن نصر الله، زعيم حزب الله، في مقابلة إعلامية مسؤولية الحزب عن الهجوم الذي استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٩ نيسان/أبريل، وجه إليّ الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة رسالة (S/2014/254) يحنج فيها على الهجوم باعتباره انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويشير إلى مسؤولية الحكومة اللبنانية في هذا الصدد. وفي ١٤ نيسان/أبريل، وجه إليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة أيضا رسالة (A/68/848-S/2014/278) يدين فيها قيام إسرائيل بإطلاق النار باعتباره "عملا عدائيا واضحا" من جانب إسرائيل يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٠ - وقد أنهت اليونيفيل تحقيقاتها في الحادث وعرضت النتائج التي توصلت إليها على كلا الطرفين. ورغم إعلان حزب الله مسؤوليته عن عملية التفجير، لم يتوصل التحقيق الذي أجرته اليونيفيل إلى أي دليل مادي يكشف هوية مرتكبيه أو تحركاتهم عبر الخط الأزرق.

علاوة على ذلك، لم تؤكد اليونيفيل وجود أي صلة بين المتزليين اللذين استهدفهما جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة سكنية من كفر كلا، وانفجار العبوة على جانب الطريق.

١١ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ولم ترد إسرائيل بعد على اقتراح اليونيفيل بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، الذي قُدم إلى الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ ووافق عليه الجيش اللبناني. وواصلت القوة المؤقتة إثارة هذه المسألة مع السلطات الإسرائيلية، التي لم تقدم أي معلومات جديدة. وقد لاحظت اليونيفيل قيام أفراد تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي، في ١٣ مناسبة، بتنفيذ عمليات في المنطقة المحتلة الواقعة شمالي قرية العجر.

١٢ - وتواصلت بشكل شبه يومي انتهاكات المجال الجوي اللبناني، التي تتم في معظمها بواسطة مركبات جوية بدون طيار وطائرات ثابتة الجناحين، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد احتجت اليونيفيل لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع الانتهاكات، ودعت السلطات إلى وقفها على الفور. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على الانتهاكات، في حين واصلت الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن عمليات التحليق تدابير أمنية ضرورية.

١٣ - وارتفعت حدة التوتر على طول الخط الأزرق في ١١ أيار/مايو بعد قيام حفارة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي أثناء تنفيذ أعمال صيانة على طول السياج التقني، بتوسيع نطاق عملها إلى ما وراء السياج التقني لإزالة بعض النباتات القريبة من الخط الأزرق على مقربة من الناقورة. وشجب مسؤولون لبنانيون في بيانات عامة، عززتها تقارير بثتها وسائل الإعلام اللبنانية، أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي باعتبارها انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتواصلت قوة الأمم المتحدة على الفور مع كلا الطرفين، حيث دعت جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الإخطار المسبق قبل وقت كافٍ من إجراء أعمال الصيانة على مقربة من الخط الأزرق، وطالبت الجيش اللبناني بضبط النفس. وقد أوقف جيش الدفاع الإسرائيلي أنشطته في المنطقة، واتفق الطرفان منذ ذلك الحين على أن تكمل اليونيفيل العمل في تلك المنطقة الحساسة. ووافق جيش الدفاع الإسرائيلي على إخطار اليونيفيل قبل مدة أطول لكفالة التنسيق بالقدر الكافي مع الجيش اللبناني، وما زال مستمرا في أعمال الصيانة في أجزاء أخرى من السياج التقني على امتداد الخط الأزرق. وفي ١٨ أيار/مايو، ادعى الجيش اللبناني في بيان موجه إلى وسائل الإعلام أن "جرافة إسرائيلية انتهكت الأراضي اللبنانية في منطقة لبونة حيث امتد ذراعها لمسافة متر واحد في الهواء". وفي ١٩ أيار/مايو، احتج الممثل الدائم

لبنان لدى الأمم المتحدة على الأعمال التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في ١١ أيار/مايو، وادعى كذلك أن إسرائيل أزاحت بعض الركام في ١٢ أيار/مايو إلى داخل الأراضي اللبنانية شمالي الخط الأزرق. ولم تتوصل اليونيفيل في لبنان إلى دليل على وقوع أي انتهاك للخط الأزرق في هذا السياق، وهي تواصل رصد الحالة بالتنسيق الوثيق مع الطرفين.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت اليونيفيل في لبنان أن جيش الدفاع الإسرائيلي انتهك الخط الأزرق ثلاث مرات، وأن الجيش اللبناني انتهكه مرة واحدة. وفي ١٧ آذار/مارس، لاحظت اليونيفيل قيام ثلاثة جنود إسرائيليين بعبور الخط الأزرق لفترة قصيرة في المنطقة ١٤ باء المتاخمة لقرية العجر. واحتجت اليونيفيل على هذا الانتهاك لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي أنكر وقوع الانتهاك. وفي ٢٦ آذار/مارس، أبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل بأنه لاحظ قيام عدة جنود إسرائيليين بعبور الخط الأزرق على مقربة من المنطقة ٣٠ باء (القطاع الشرقي). وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي في رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو وقوع الانتهاك، معلناً أنه "غير متعمد وغير مقصود".

١٥ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، لاحظت اليونيفيل قيام أربعة جنود إسرائيليين بعبور الخط الأزرق بالقرب من بسطرة، التي لم يتم ترسيم الخط الأزرق فيها بشكل واضح، متجهين نحو عدد من رعاة الغنم، قبل أن يعودوا إلى جنوب الخط الأزرق. ولم يستجب الجنود لدعوات وإشارات أفراد اليونيفيل الذين كانوا يقفون على مقربة. واحتجت اليونيفيل على هذا الانتهاك لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي أنكر وقوع الانتهاك. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وفي المنطقة نفسها، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي اثنين من الرعاة اللبنانيين في سن ١٥ و ١٧ عاماً، جنوبي الخط الأزرق. وأجرت اليونيفيل في لبنان اتصالات مع جيش الدفاع الإسرائيلي، وسهلت الإفراج عن الراعيين في مساء اليوم نفسه. وفي ٨ أيار/مايو، احتج الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة على عملية الاعتقال.

١٦ - وفي ١٣ أيار/مايو، لم يستجب اثنان من أفراد الجيش اللبناني لدعوات اليونيفيل بالرجوع، وعبرا إلى جنوب الخط الأزرق بحوالي سبعة أمتار لفترة وجيزة أثناء التقاطهما صوراً في منطقة الناقورة.

١٧ - ولاحظت اليونيفيل قيام البعض بعبور الخط الأزرق لفترة وجيزة، ولا سيما المزارعون ورعاة الماشية اللبنانيون. وقد حدثت معظم الانتهاكات في منطقة مزارع شبعاء، وبيدا (القطاع الغربي)، ورميش (القطاع الغربي). وحذر جنود اليونيفيل في تلك المواقع المدنيين المعنيين من عبور الخط الأزرق. واحتجت اليونيفيل لدى الجيش اللبناني على هذه

الانتهاكات، وأشارت إلى أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة الاحترام التام للخط الأزرق بكامله تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

١٨ - وأنجزت اليونيفيل تحقيقها في حادث إطلاق الصاروخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وأطلعت الطرفين على النتائج التي توصلت إليها. وحثت اليونيفيل، في إطار توصياتها، السلطات اللبنانية على مواصلة تحقيقاتها في الحادث، بهدف تحديد مرتكبيه وإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة. وطلبت اليونيفيل أيضا إلى الجيش اللبناني تكثيف الجهود، بمساعدة اليونيفيل، لكفالة عدم وجود مسلحين ومعدات وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، باستثناء تلك التي تخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. وأوصت اليونيفيل بضرورة امتناع جيش الدفاع الإسرائيلي عن الرد في مثل هذه الحالات، باستثناء الحالات التي تتطلب ذلك بوضوح للدفاع الفوري عن النفس.

١٩ - وفي بعض الحالات القليلة، رصدت اليونيفيل مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي جميع الحالات، حاولت اليونيفيل الاتصال مع الأشخاص المعنيين وأبلغت الجيش اللبناني. وفي ٣ أيار/مايو، رصدت دورية تابعة لليونيفيل سيارة مشتبه فيها تحمل راكبا ممسكا بمسدس بالقرب من صربين (القطاع الغربي). وفي ١٢ أيار/مايو، شهدت اليونيفيل مدنيا يجنبى سلاحا تحت حزامه على دراجة نارية صغيرة بالقرب من بنت جبيل (القطاع الغربي). وفي ١٨ أيار/مايو، رفع راكب في سيارة مسدسا نحو حارس باليونيفيل في موقع الأمم المتحدة (٥-١٠) في المناطق القريبة من الحنية. كما رفع الحارس مسدسه لتحذير الراكب قبل انصراف السيارة بعيدا.

٢٠ - وأثناء موسم الصيد التقليدي، رصدت اليونيفيل زيادة في عدد الأفراد الذين يحملون أسلحة صيد في منطقة العمليات، حيث أُبلغ عن أكثر من ١٠٠ حالة. ولوحظت معظم الحالات في منطقتي ميس الجبل (القطاع الشرقي) وبليدا. وفي كل حالة، عملت دوريات اليونيفيل على وقف أعمال الصيد. ويتحمل الجيش اللبناني المسؤولية الرئيسية عن كفالة حلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل.

٢١ - وباستثناء الحوادث المذكورة أعلاه، لم تتلق اليونيفيل معلومات محددة أو أدلة موثوقة فيما يتعلق بالوجود غير المشروع أو النقل غير المأذون به لأفراد مسلحين أو أسلحة في منطقة عملياتها، كما لم تؤدّ أنشطة اليونيفيل إلى اكتشاف أي مخابئ أسلحة أو بنية تحتية عسكرية غير مأذون بها. وتفيد تقارير مفتوحة المصدر للحوادث الأمنية بوجود أشخاص مسلحين وأسلحة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولا تبحث اليونيفيل، بحكم ولايتها، بشكل

استباقي عن الأسلحة في الجنوب. وكما جرى بيانه في تقارير السابقة، لا يمكن لليونيفيل أن تطأ أملاكاً خاصة ما لم يكن هناك دليل موثوق به على حصول انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بانطلاق نشاط عدواني من الموقع عينه. وعند ورود معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو لأسلحة داخل منطقة عملها، فإن اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، تظل مصممة على التحرك باستخدام جميع الوسائل المتاحة في إطار ولايتها، وإلى الحد الأقصى المنصوص عليه في قواعد الاشتباك.

٢٢ - وأجرت اليونيفيل تحقيقاً في حريق أدغال وقع في المناطق القريبة من المنطقة باء-١٩ (القطاع الشرقي) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أسفر عن تدمير أراضٍ مزروعة تقدر مساحتها بنحو ٤٦٠٠٠ متر مربع. وفي رسالة احتجاج مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ألقى الجيش اللبناني بالمسؤولية عن مصدر النيران على الأنشطة التنفيذية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يثبت التحقيق الذي أجراه اليونيفيل مشاركة شخص أو مجموعة في إشعال الحريق، وبالتالي لم يحدد أي انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٣ - وبدأ تحقيق أيضاً في تعرّض سيارة يقودها شخص مدني تبين في وقت لاحق أنه موظف وطني باليونيفيل، إلى ضرر ناجم عن شيء غير معروف، يُزعم أنه رصاصة، في ٢ آذار/مارس بالقرب من رامية (القطاع الغربي). ونجم عن ذلك تحطم الزجاج الخلفي للسيارة. ولم يُصَب أي من الركاب الثلاثة بجروح. وكانت السيارة في وقت وقوع الحادث في موقع يتوافق بوجه عام مع اتجاه إطلاق النار في حلبة رماية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي المتمركز في الجوار، جنوب الخط الأزرق. ولم تتمكن اليونيفيل، على أساس الأدلة المتاحة، من أن تحدد بشكل قاطع ما إذا كان قد وقع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأوصت اليونيفيل بأن تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية باستعراض جميع المرافق المستخدمة بصفة حلبات رماية بالقرب من الخط الأزرق من أجل التخفيف من المخاطر وتفادي احتمال التسبب بخطر في الأراضي اللبنانية.

٢٤ - وظل قوام الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني على مستوى لواءين تقريباً. وواصلت اليونيفيل والجيش اللبناني القيام بالأنشطة اليومية المنسقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. وأجرت اليونيفيل في المتوسط ١٠٠٠٠ نشاط شهرياً، منها نسبة حوالي ١٠ في المائة تمت بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني.

٢٥ - ومنذ تقرير الأخير، كانت هناك ١٧ حالة واجهت فيها دوريات اليونيفيل سلوكاً غير ودي أو عدائياً من جانب المدنيين المحليين. وفي ١١ حالة من هذه الحالات، أُلقيت الحجارة، مما تسبب في بعض الأحيان في أضرار مادية طفيفة لمركبات اليونيفيل. وفي

١١ آذار/مارس، أوقفت ثلاث مركبات دورية تابعة لليونيفيل في شقرا (القطاع الشرقي)، ثم حاول ما يقرب من ١٠ مدنيين فتح غطاء محرك إحدى مركبات اليونيفيل. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قطع مدنيون الطريق أمام دورية تابعة لليونيفيل بالقرب من يارين (القطاع الغربي)، وحطموا إحدى مركبات الدورية بالعصي والحجارة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، طوق حشد من المدنيين مركبةً تابعة لدورية من دوريات اليونيفيل على طريق ضيق في بليدا (القطاع الشرقي)، وبدأوا في إلقاء الحجارة على جنود اليونيفيل والجيش اللبناني، ما ألحق إصابات طفيفة بأربعة من أفراد حفظ السلام، وأضراراً طفيفة بالمركبات. وفي اليوم نفسه، بالقرب من يارين (القطاع الغربي)، اكتشفت دورية تابعة لليونيفيل أن موقعا تابعا لليونيفيل، غير مأهول بصفة دائمة، قد تعرض للتخريب أثناء الليل.

٢٦ - ووقعت أربع حوادث سُرقت فيها معدات. ففي ٢٠ آذار/مارس، أوقف مدنيان مركبة تابعة لدورية من دوريات اليونيفيل في العديسة (القطاع الشرقي). وبمجرد أن فتح أفراد اليونيفيل النافذة، اختطف أحد المدنيين جهاز تصوير وفرّ بسيارته. ولم يتسنّ استرداد ذلك الجهاز. وفي ٢٦ آذار/مارس، بالقرب من رومية (القطاع الغربي)، اقترب مدنيان من دورية تابعة لليونيفيل، واختطف أحدهما مناظير مكبرة من جندي تابع لليونيفيل قبل فراره. وفي ١٧ نيسان/أبريل، في منطقة بسطرة (القطاع الشرقي)، اختطف مدني آلة تصوير من جندي تابع لليونيفيل، بحضور الجيش اللبناني. واستردّت آلة التصوير، ولكن بطاقة الذاكرة لم تُسترد.

٢٧ - وفي ٦ آذار/مارس، أوقفت سيارة مدنية قافلة من أربع مركبات دورية تابعة لليونيفيل بالقرب من مفرق الحبين (القطاع الغربي). وحين حاولت القافلة مغادرة المكان، أوقفت مجموعة من المدنيين إحدى المركبات إلى حين قدوم الجيش اللبناني الذي اقتادها إلى خارج المنطقة. وفي ٢٠ آذار/مارس، أوقفت دورية لفريق المراقبين في لبنان على حاجز في الخيام (القطاع الشرقي) أقامه شرطي من أفراد الشرطة البلدية ومجموعة من المدنيين، لمنع وصول الدورية إلى منطقة السوق. وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه، أبلغت اليونيفيل الجيش اللبناني الذي أدى تدخله في معظم الحالات إلى تسوية الحادث.

٢٨ - وظلت علاقات اليونيفيل مع السكان المحليين إيجابية إلى حد كبير. وقامت اليونيفيل بأنشطة توعية واتصال منتظمة مع المجتمعات المحلية في منطقة العمليات، بما في ذلك التنسيق مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية الدولية واللبنانية. وجرى تنفيذ مشاريع سريعة الأثر، عبر البلدان المساهمة بقوات، ومن خلال ميزانية اليونيفيل، شملت تقديم معدات لتوفير المياه والإمداد بالطاقة الكهربائية، وأنشطة بناء القدرات. وقُدِّمت

إلى السكان المحليين المساعدة الطبية وخدمات طب الأسنان والطب البيطري. وقُدمت الخدمات الطبية أيضا إلى اللاجئين السوريين في منطقة العمليات.

٢٩ - وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية. ولغاية ١٥ أيار/مايو، اعترضت فرقة العمل البحرية ٣٣٤ ١ سفينة، وفتش مسؤولو البحرية والجمارك اللبنانية ٢٦٣ سفينة للتحقق من أنها لا تنقل على متنها أسلحة غير مأذون بها أو ما يتصل بها من أعتدة. كما نفذت فرقة العمل البحرية ٨٥ نشاطا تدريبيا مع البحرية اللبنانية في البحر وعلى الشاطئ.

#### باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٠ - ما زالت ترتيبات الاتصال والتنسيق التي اتخذتها اليونيفيل مع الطرفين تعمل بوصفها أساسا يقوم عليه عمل اليونيفيل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والحفاظ على وقف الأعمال العدائية، وكفالة الاحترام الكامل للخط الأزرق، وحماية الأمن والاستقرار في جنوب لبنان. وواصل الطرفان المشاركة البناءة مع اليونيفيل، مع الاضطلاع بأنشطة اتصال يومي فعالة على المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية، وفي الاجتماعات المنتظمة للمنتدى الثلاثي. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء مكتب تابع لليونيفيل في تل أبيب.

٣١ - ومنذ تقرير الأخير (S/2014/130)، انعقد اثنان من الاجتماعات الثلاثية في ٢٤ آذار/مارس و ٧ أيار/مايو، حيث تمت معالجة معظم الحوادث والقضايا المذكورة أعلاه. وما زال الطرفان يتفقان على أهمية الآلية الثلاثية للحفاظ على قنوات الاتصال، ومنع التوترات والتصعيد في حالة وقوع حوادث، ولا سيما في ضوء الحالة في المنطقة، وأعربا عن استعدادهما للعمل مع اليونيفيل لتحقيق هذه الغاية. ونوقشت أيضا أهمية التوصل إلى حلول متفق عليها من أجل تحقيق تفاهات عملية على الصعيد المحلي في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق، واستطلاع الخيارات الممكنة في هذا الصدد.

٣٢ - وعقب المناقشات التي جرت في الاجتماع المعقود في ٢٤ آذار/مارس، في سياق الحادث الذي وقع في ١٤ آذار/مارس، قامت اليونيفيل بزيادة وجودها على طول الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعاء من أجل ردع الأنشطة غير المشروعة المحتملة.

٣٣ - وتمشيا مع اتفاق سابق تم التوصل إليه في المنتدى الثلاثي، اضطلعت اليونيفيل بالتنسيق الوثيق مع الطرفين بأعمال تطهير موسمية في مجرى نهر الوزاني على طول الخط الأزرق من أجل نزع فتيل التوترات في هذه المنطقة الحساسة.

٣٤ - وواصلت اليونيفيل العمل مع الطرفين من أجل نصب علامات مرئية على طول الخط الأزرق. ولغاية ٣ حزيران/يونيه، أزالَت اليونيفيل الألغام من ٣٠٧ نقاط، وقامت بقياس ٢٣٥ نقطة، وإنشاء ٢١٦ نقطة، والتحقق من ١٩٤ نقطة.

٣٥ - وفي إطار الجهود التي تبذلها اليونيفيل من أجل دعم تنفيذ خطة الحوار الاستراتيجي، دعا رئيس البعثة وقائد القوة جميع قادة وحدات اليونيفيل وبلداتهم إلى تعزيز عملية الحوار الاستراتيجي، والنظر في السبل التي تمكنهم من تقديم دعم حيوي للجيش اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل سواء في البر أو في البحر. وتعد خطة الحوار الاستراتيجي جزءاً لا يتجزأ من خطة الجيش اللبناني الخمسية لتنمية القدرات، التي تدعمها مجموعة الدعم الدولية للبنان. وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بالحوار الاستراتيجي اجتماعاً في ٢٥ نيسان/أبريل من أجل استعراض العملية، وقررت أن تعين لجنة فرعية بحرية، وأن تُفعل اللجنة الفرعية للتدريب.

#### جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٦ - واصل حزب الله الاعتراف علناً باحتفاظه بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية، قائلاً إنها تشكل رادعاً ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وتؤكد الحكومة الإسرائيلية أن هذه الأسلحة، التي تشمل كميات كبيرة من الصواريخ، تشكل تهديداً جدياً. وواصل الرئيس سليمان الدعوة إلى انتهاج مقاربة السيطرة على سلاح حزب الله، التي وردت في ورقة استراتيجية الدفاع الوطني التي كان قدّمها في إطار جلسات الحوار الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد رأس الرئيس سليمان جلستَي الحوار الوطني اللتين انعقدتا في ٣١ آذار/مارس و ٥ أيار/مايو وحضرها رئيس مجلس الوزراء سلام، ورئيس مجلس النواب بري وزعماء آخرين، بغياب ممثلين عن حزب الله والقوات اللبنانية. وأكد المشاركون الحاجة إلى النظر في أفضل السبل للمضي قدماً في مقترح استراتيجية الدفاع الوطني والالتزام بسياسة النأي بالنفس التي انتهجها لبنان عملاً بإعلان بعبد الصادر عام ٢٠١٢.

٣٧ - وما زالت الأسلحة غير الخاضعة لسيطرة الدولة تهدد الاستقرار في لبنان. وعلى الرغم من تراجع وتيرة الاعتداءات على المدنيين وحجمها، أدى تفجيران انتحاريان في ١٩ شباط/فبراير إلى مصرع ستة أشخاص في جنوب بيروت؛ وقد أدى تفجير انتحاري عند

نقطة تفتيش تابعة للجيش اللبناني في الهرمل إلى مقتل جنديين ومدني واحد. وفي ١٦ آذار/مارس، أسفر هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في النبي عثمان، في البقاع الشرقي، عن مصرع أربعة مدنيين؛ وفي ٢٩ آذار/مارس أذى هجوم انتحاري آخر عند نقطة تفتيش تابعة للجيش خارج عرسال إلى مقتل ثلاثة جنود. وأعلنت كتائب عبد الله عزام مسؤوليتها عن الهجمات في كل من بيروت والهرمل، في حين أعلن لواء أحرار السنّة بعلبك مسؤوليته عن المجهتين الأخيرتين. وفي ٨ نيسان/أبريل، قتل جنديان في هجوم على إحدى الدوريات في منطقة عكار. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أذى هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في نقطة تفتيش أمنية في ظهر البيدر إلى مقتل أحد أفراد قوات الأمن الداخلي.

٣٨ - ويبدو أن درجة أكبر من الاستقرار قد سادت طرابلس. وقد أسفرت جولة أخرى من أعمال العنف دارت بين حي باب التبانة السني ومنطقة جبل محسن العلوية المجاورة في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ آذار/مارس عن مقتل ٣٢ شخصاً، وقد وردت تقارير عن استخدام الأسلحة الثقيلة فيها. وفي ١ نيسان/أبريل، وبناء على توصية المجلس الأعلى للدفاع، بدأ الجيش اللبناني بتنفيذ الخطة الأمنية الجديدة في طرابلس التي تنطوي على توسيع نطاق نشر أفراد الجيش، بما في ذلك في المناطق التي تعذر الوصول إليها سابقاً؛ وإزالة الحواجز؛ وتوجيه الاتهام إلى ما لا يقل عن ١٢٠ شخصاً مشتبه في ضلوعهم في أعمال عنف. وقد أُلقي القبض على أكثر من ١٧٠ فرداً مطلوباً، وسلّم ما لا يقل عن ٢٠ مطلوباً أنفسهم منذ بدء تنفيذ الخطة الأمنية. وحدثت أعمال عنف ثلاث مرات على الأقل أثناء هجمات شنتها الجيش اللبناني من أجل القبض على أفراد مطلوبين، إلا أن الحالة الأمنية في طرابلس قد تحسّنت تحسّناً ملحوظاً بصفة عامة.

٣٩ - ومنذ ١ نيسان/أبريل أيضاً، شرع الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية في تنفيذ خطة أمنية في البقاع، مع التركيز على مكافحة الشبكات الإجرامية وشبكات المخدرات وشبكات تهريب الأسلحة المنتشرة. وشمل ذلك إصدار أوامر بإلقاء القبض على عشرات الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى جماعات إرهابية أو قيامهم بهجمات إرهابية. ونشر الجيش اللبناني قوات إضافية في منطقة عرسال، وقام بتحركات رادعة بهدف منع تسلل الأفراد والعتاد المرتبط بأنشطة إرهابية مشتبه بها، وألقى القبض على عدد كبير من الفارين من العدالة. وفي المنطقة الحدودية في البقاع، ألقى الجيش القبض على أفراد يحملون الجنسية السورية دخلوا لبنان بصورة غير قانونية. وأزيلت عدة نقاط تفتيش غير رسمية تابعة لحزب الله في البقاع. ونُفذت الخطتان الأمنيان في البقاع وطرابلس بتعاون وتنسيق وثيقين في ما بين الأجهزة الأمنية اللبنانية، وبدعم سياسي قوي من الحكومة.

٤٠ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان قد تقرر تفكيك هذه القواعد في جلسات الحوار الوطني التي جرت عام ٢٠٠٦. وينتقص وجود هذه القواعد من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية ومراقبتها بفعالية.

٤١ - وفي ٢٨ آذار/مارس، وقّع قادة الفصائل الفلسطينية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على مذكرة تفاهم من أجل عزل المخيمات في لبنان عن التوترات الإقليمية والمحلية، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بينها ومع الأجهزة الأمنية اللبنانية. وعلى الرغم من هذه الخطوة الإيجابية، شهد عدد من المخيمات زيادة في أعمال العنف بين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ نيسان/أبريل، أدى إطلاق النار في مخيم البداوي إلى إصابة فلسطيني؛ وفي ٧ نيسان/أبريل، أسفرت الاشتباكات التي وقعت في مخيم المية ومية عن مقتل ثمانية أشخاص؛ وفي ٩ و ٢١ نيسان/أبريل، قتل مسلّحون ملثّمون شخصين في حادثين منفصلين في مخيم عين الحلوة. وفي ١١ و ١٤ أيار/مايو، اندلعت اشتباكات مرة أخرى في مخيم عين الحلوة وأدت إلى مصرع شخص واحد على الأقل. وفي ١٩ أيار/مايو، جرت محاولة اغتيال أحد قادة حركة فتح.

## دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - زعم ممثلو الحكومة الإسرائيلية باستمرار بأن ثمة عمليات كبيرة متواصلة لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه المزاعم على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وقد واصل ممثلو الحكومة الإسرائيلية الإعراب عن بالغ القلق إزاء احتمال نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله.

٤٣ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أبلغني الممثل الدائم للبنان أنه في ٢٤ شباط/فبراير حُرقت طائرة عسكرية إسرائيلية الأجواء اللبنانية، وأغارت على مشارف بلدة جنطا، وأطلقت عدة صواريخ ضمن الأراضي اللبنانية، متتهكة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يعلن أي طرف عن مسؤوليته عن هذه الضربة، ولم تتوافر للأمم المتحدة أي معلومات محددة خاصة بها في هذا الصدد. واعترف حزب الله في وقت لاحق بوقوع الضربة داخل لبنان، وقال إنه سيرة عليها في الوقت المناسب. وفي مقابلة أُجريت في ٧ نيسان/أبريل، قال حسن نصر الله، زعيم حزب الله، إن الحادثة المشار إليها في الفقرة ٩ من هذا التقرير، والتي جرت في ١٤ آذار/مارس، قد قام بها حزب الله ردًا على حادثة جنطا.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث إطلاق النار وقصف عبر الحدود وإطلاق صواريخ بصورة متكررة من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان، مسببة عدد من الإصابات والأضرار المادية. وتكررت الغارات الجوية التي شنتها طائرات سورية على الأراضي اللبنانية حول عرسال، بما في ذلك سلسلة من الضربات في أوائل آذار/مارس، مما أودى بحياة ما لا يقل عن أربعة أشخاص. وفي آذار/مارس أيضا، جرت ٢٧ حادثة قصف على طول حدود لبنان الشمالية والشرقية، مما أسفر عن مقتل شخصين. وفي حين تباطأ معدل الغارات الجوية والقصف من الجمهورية العربية السورية منذ ذلك الحين، وقع ما لا يقل عن ٤١ حادثة قصف عبر الحدود، الأمر الذي يدل على استمرار الخطر على المدنيين اللبنانيين في المناطق الحدودية.

٤٥ - وقد نشر الجيش اللبناني قواته في المناطق الحدودية من أجل التصدي لتحركات العناصر المسلحة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ونجح في منع أنشطة التهريب، وإلقاء القبض على مشتبه فيهم مطلوبين بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي عدة مناسبات، ألقى الجيش اللبناني القبض على مواطنين سوريين يحاولون الدخول إلى لبنان وبحوزتهم أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أخرى. وقد ضبط الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي عدداً من السيارات المسروقة في البقاع، أُفيد عن استخدامها في أنشطة متعلقة بالإرهاب. وفي ٢٧ آذار/مارس، قتل الجيش اللبناني سامي الأطرش، وهو مشتبه به في العديد من حوادث التفجير بالسيارات المفخخة، بما فيها تلك التي وقعت في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ في ضاحية بيروت الجنوبية. وفي ٣ نيسان/أبريل، ألقى الجيش اللبناني القبض على خضر مشير المشتبه في ارتباطه بأنشطة إرهابية. وفي ١٢ نيسان/أبريل، ألقى الجيش اللبناني القبض على علي خضر جعفر المشتبه في ضلوعه في الهجمات التي شنت على الأجهزة الأمنية في لبنان، وأحمد الأطرش، المتهم بتفخيخ سيارات. وفي ٢٥ أيار/مايو، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية الشيخ عمر بكري فستق المتهم بالإرهاب والتحريض على الفتنة الطائفية. وفي ١٥ أيار/مايو، تم تعيين خمسة قضاة للتحقيق في اثني عشرة حادثة إرهاب حصلت في بيروت وطرابلس والمهمل بين تموز/يوليه ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤.

٤٦ - وأفيد عن بقاء عناصر مسلحة في جوار عرسال بين لبنان والجمهورية العربية السورية وعن حصول حوادث أمنية أخرى في البلدة. وفي ٢٩ آذار/مارس، قُتلت امرأة وطفل عندما أطلق جنود من الجيش اللبناني النار على سيارة كانت تقلهما لأنها لم تتوقف عند نقطة تفتيش في عرسال. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أصيب خمسة جنود لبنانيون جراء إطلاق نار من قبل مسلحين سوريين في أطراف بلدة عرسال. وفي ١٦ أيار/مايو، أصيب

ثلاثة من رجال الشرطة أثناء هجوم شُنَّ على عرسال. وجرت عدّة حوادث إطلاق النار عند نقاط التفتيش الحدودية.

٤٧ - واعترف حزب الله مرة أخرى علناً باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، وأقام جنازات لمقاتليه الذين قضوا هناك. وأفادت تقارير أيضاً عن مشاركة عناصر لبنانية أخرى في القتال إلى جانب المعارضة السورية. وواصل الرئيس سليمان دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي اتفق عليها في إعلان بعدا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك في آخر جلستين من جلسات الحوار الوطني اللتين عُقدتا في ٣١ آذار/مارس و٥ أيار/مايو. وكانت حكومة رئيس الوزراء سلام قد اعتمدت في بيانها الوزاري الصادر في ١٥ آذار/مارس سياسة النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية.

٤٨ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، وبعد أن أذى القتال في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق زهاء ٥٠٠ ٤ لاجئ سوري إلى بلدة الطفيل اللبنانية التي تشكّل جيئاً داخل الأراضي السورية، نظّمت السلطات اللبنانية قافلة إغاثة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى زهاء ٦٠٠٠ مدني. ويعدّ الوصول إلى هذه المنطقة أمراً بالغ الصعوبة. وقد قُدّمت مساعدات إضافية منذ ذلك الوقت، ويُسرّ تقديمها محلياً، بما في ذلك بالتعاون مع حزب الله.

٤٩ - وفي ٣ أيار/مايو، وضعت السلطات اللبنانية مزيداً من القيود على دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية. وأبلغ وزير الداخلية الأمم المتحدة حينئذ بأن تلك الإجراءات مؤقتة. وتواصل الأمم المتحدة الإعراب عن قلقها إزاء هذه القيود المفروضة، وكذلك إزاء قرار الأجهزة الأمنية اللبنانية توقيف تجدييد تصاريح إقامة الفلسطينيين اللاجئين من الجمهورية العربية السورية الموجودين في لبنان.

٥٠ - وأنشأت الحكومة لجنة برئاسة رئيس الوزراء ضمت في عضويتها وزراء الخارجية، والداخلية، والشؤون الاجتماعية لمعالجة المسائل المتصلة باللاجئين، بما في ذلك إمكانية إقامة مخيمات وفرض قيود على الدخول إلى لبنان. وفي ٣١ أيار/مايو صرّح وزير الداخلية أن اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى الجمهورية العربية السورية بعد ١ حزيران/يونيه سيفقدون صفة اللاجئ في لبنان. وقد أبلغت المفوضية اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان بهذا القرار، معربة، في الوقت نفسه، عن تقديرها لاهتمام الحكومة بإبقاء صفة اللاجئ على من هم في حاجة إلى الحماية الدولية. وكررت المفوضية من جديد تأكيدها للحكومة أن مجرد العودة إلى الجمهورية العربية السورية لا يعني في حد ذاته، وفقاً للقانون الدولي، أن الشخص لم يعد يخاف من الاضطهاد أو من تعريض حياته لخطر جسيم.

٥١ - وهناك نحو ٨٠ في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان من النساء أو الأطفال. وتنشأ مشاكل في تأمين تسجيل أطفال اللاجئين السوريين المولودين في لبنان. ويحول ضعف الإطار القانوني، ومحدودية الموارد، والعوائق الاجتماعية دون حصول اللاجئين المعرضين للخطر على الحماية الكافية. وعلى غرار ما يحدث في أماكن أخرى، يتعرض اللاجئون في لبنان من نساء وأطفال إلى العنف الجنسي والجنساني بنسب مفرطة، بما في ذلك الزواج المبكر، وعمل الأطفال، وممارسة الجنس مقابل لقمة العيش.

٥٢ - وبسبب تشتت اللاجئين في نحو ١٧٠٠ موقع، فإن ما تقوم به الحكومة والأمم المتحدة ووكالات أخرى في مجال التوعية المجتمعية، يتطلب تخصيص قدر كبير من الموارد والوقت. وتمثل محدودية الموارد المتوافرة مشكلة عويصة الآن في جميع مجالات المساعدة المقدمة إلى اللاجئين، وكذلك حماية المجتمعات المحلية المضيفة وتوعيتها ودعمها. وحصة لبنان من خطة الاستجابة الإقليمية لعام ٢٠١٤، لا تزال ممولة بنسبة ٢٢ في المائة فقط. ومع الموافقة في ٨ نيسان/أبريل على إنشاء هيكل إداري يشارك فيه البنك الدولي، والأمم المتحدة والحكومة، فإن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي أنشئ لمساعدة لبنان في معالجة آثار النزاع السوري قد دخل الآن طور العمل.

#### هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٣ - نُشرت في منطقة عمليات اليونيفيل في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢١ أيار/مايو سبعة أفرقة لإزالة الألغام يدويا، وفريق واحد للتخلص من الذخائر المتفجرة، وفريق واحد من اليونيفيل لإزالة الألغام آليا، وذلك بعد أن صادق على ذلك فريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقامت اليونيفيل بتطهير أكثر من ١٣٠٧ ١ أمتار مربعة من المناطق الخطرة لإتاحة إمكانية الوصول إلى نقاط الخط الأزرق، كما عثرت على ١١٦ لغما أرضيا مضادة للأفراد وأعطبتها، ووصلت إلى سبع نقاط من نقاط الخط الأزرق. وأجرى فريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات تحقق، وقام بزيارات لضمان جودة الدورات التدريبية العملية وكذلك الدورات التدريبية الرامية إلى التوعية بالذخائر المتفجرة.

٥٤ - وأفاد المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنه قام، في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، بتطهير ٦٠٧ ٦٢٧ أمتار مربعة من المناطق الخطرة، بما في ذلك حقول الألغام، ومناطق القتال، وإعطاب ٤٩٣ قطعة من الذخائر العنقودية، و ٧١ من المعدات غير المتفجرة و ٢١ لغما أرضيا مضادا للأفراد. وفي ٧ أيار/مايو، أسفر انفجار عرضي لإحدى الذخائر العنقودية في منطقة عمليات اليونيفيل عن مقتل مدني لبناني.

## واو - ترسيم الحدود

٥٥ - لم يُحرز أي تقدم بشأن ترسيم الحدود السورية - اللبنانية أو تعليمها بما في ذلك في مناطق الحدود غير المؤكدة أو المتنازع عليها، على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٦ - ولم يصدر حتى الآن أي ردود فعل من إسرائيل أو من الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعاء الوارد في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

## ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٧ - واصلت اليونيفيل رصد الإجراءات في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أفراد يشتبه في ضلوعهم، تخطيطاً أو تنفيذاً، في اعتداءات ضد حفظة السلام التابعين لليونيفيل. ولا تزال القضية المتصلة بالهجوم الذي وقع في عام ٢٠٠٧ عالقة في انتظار الحصول على أدلة جديدة. وبالنسبة إلى الاعتداءين الخطيرين اللذين ارتكبا في عام ٢٠٠٨، من المقرر عقد جلسة استماع جديدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أمام محكمة الاستئناف العسكرية في إحدى القضيتين، أما بالنسبة للقضية الأخرى العالقة، فقد أصدرت المحكمة الابتدائية الدائمة في ٢ أيار/مايو حكماً ضد أحد الجناة بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة. وفيما يتعلق بقضيتي الاعتداءين الخطيرين اللذين ارتكبا في عام ٢٠١١، لا يزال التحقيق جارياً في أحدهما، أما الثاني، فسوف يستمر التحقيق فيه حال ظهور قرائن جديدة. وفي إحدى القضايا المتعلقة بنية ارتكاب عمل إرهابي، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتقل بعض المشتبه فيهم وهم الآن قيد التحقيق.

## رابعا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٨ - بلغ مجموع القوام العسكري لليونيفيل حتى ٨ حزيران/يونيه، ١١٢ ١٠ عنصراً، بمن فيهم ٤٠٧ نساء، ينتمون إلى ٣٧ بلداً من البلدان المساهمة بقوات. وتألّف العنصر المدني من ٢٨٢ موظفاً دولياً من بينهم ٨١ امرأة، ومن ٦٨٠ موظفاً وطنياً من بينهم ١٥٥ امرأة. وينضوي أيضاً تحت لواء اليونيفيل ما مجموعه ٥٢ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بمن فيهم امرأتان.

٥٩ - وهناك ٥٧ موقعا للعمل في منطقة العمليات. وسُلم موقع أخلته الأمم المتحدة (شرطة الأمم المتحدة ٢-٢ في القطاع الغربي) إلى الجيش اللبناني. وفي ٧ نيسان/أبريل نشرت اليونيفيل مؤقتا فريقا كمبوديا واحدا لإزالة الألغام، من أجل مساعدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ولغاية ٨ حزيران/يونيه، كانت فرقة العمل البحرية تتألف من فرقاطتين، تحمل إحداها على متنها طائرة هليكوبتر، وطراة تحمل على متنها طائرة هليكوبتر، ومن خمسة زوارق دورية سريعة.

## خامسا - ملاحظات

٦٠ - أرحب بالهدوء العام الذي ما زال سائدا على طول الخط الأزرق وفي جنوب لبنان، رغم النزاع الذي طال أمده في الجمهورية العربية السورية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الهدوء واستغلاله من أجل استقرار لبنان ومن أجل الأمن الإقليمي. وأشيد بالجيش اللبناني وحيش الدفاع الإسرائيلي لالتزامهما بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية رغم الحادثة الخطيرة التي وقعت في ١٤ آذار/مارس، ولتعاونهما مع اليونيفيل، ولا سيما لجوئهما إلى استخدام الترتيبات المتعلقة بالاتصال والتنسيق. وما يثير حماسي في هذا الصدد هو استعداد الطرفين للعمل مع اليونيفيل على وضع حلول عملية تناسب الأوضاع المحلية.

٦١ - ومع ذلك، فإن الحادث الذي وقع في ١٤ آذار/مارس في منطقة عمليات اليونيفيل يؤكد أن الهدوء لا يمكن أن يكون أمرا مسلما به. وأدين الهجوم الذي استهدف دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى الجنوب من الخط الأزرق، والذي أعلن حزب الله فيما بعد مسؤوليته عنه، كما أدين قيام جيش الدفاع الإسرائيلي عقب ذلك بإطلاق النار على الأراضي اللبنانية، وهما حادثان يشكلان كلاهما انتهاكات خطيرة لوقف الأعمال العدائية ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكان يمكن أن يؤديا بكل سهولة إلى مزيد من التصعيد. وأشير إلى التزامات الطرفين باحترام سلامة الخط الأزرق واحترام وقف الأعمال العدائية. ومرة أخرى، أهيب بالطرفين احترام وقف الأعمال العدائية، وأؤكد من جديد ما تنتظره الأمم المتحدة من الطرف الذي تعرض للاعتداء بأن يخطر اليونيفيل على الفور بذلك، وألا يعتمد على الرد إلا في حالة الدفاع المباشر عن النفس. وأرحب بالعودة السريعة إلى حالة وقف الأعمال العدائية التي تمت بفضل لجوء الطرفين إلى الترتيبات التي وضعتها اليونيفيل فيما يتعلق بالاتصال والتنسيق. وأحث الطرفين على مواصلة العمل من أجل الوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والإفادة الكاملة من أدوات تسوية المنازعات التي تضعها اليونيفيل في متناولهما.

٦٢ - وما زال يتعين الوفاء بالالتزامات الرئيسية التي ينص عليها القرار وتقتضي أن يتخذ كلا الطرفين إجراءات في سبيل ذلك. ولا تزال ضرورة إزالة الأسلحة غير المأذون بها من منطقة عمليات اليونيفيل تشكل مسعى طويل الأجل. ولا يزال أشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التقدم صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصل منسقي الخاص واليونيفيل تنبيه الطرفين إلى الالتزام المترتب عليهما، وفقا للقرار، بالعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ خطوات ملموسة ووضع الأساس اللازم لإحراز تقدم في المستقبل. وبالنظر إلى التحديات الإقليمية، سوف تستفيد كل من إسرائيل ولبنان من ترسيخ الهدوء عبر الخط الأزرق. وأشجعهما على النظر في السبل الكفيلة بإحراز تقدم في تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد.

٦٣ - ولا زلت أشعر بالقلق من مواصلة إسرائيل خروقتها للمجال الجوي اللبناني بلا هوادة، في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب مرة أخرى بالحكومة الإسرائيلية أن توقف طيرانها عن التحليق نهائيا فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية. ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشير مرة أخرى إلى الالتزام المترتب على إسرائيل بسحب قواتها المسلحة من شمال قرية العجر، وفقا لهذا القرار.

٦٤ - ولا يزال تعليم الخط الأزرق بصورة ظاهرة للعيان يشكل تدييرا أساسيا من تدابير بناء الثقة ويسهم في منع الانتهاكات البرية غير المتعمدة. وأشجع الطرفين على معالجة النقاط المثيرة للخلاف بطريقة بناءة وواقعية، وعلى السعي الدؤوب إلى إيجاد حلول عملية تناسب الأوضاع المحلية في المناطق الإشكالية. ولقد تعهد كلا الجانبين، رغم ما أبعدهما من تحفظات، باحترام الخط الأزرق بكامله على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء انتهاكات الخط الأزرق التي يقوم بها أفراد من القوات المسلحة. ويشكل الاحترام الكامل لسلامة الخط الأزرق عاملا بالغ الأهمية في الحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة. وأي انتهاك متعمد للخط الأزرق هو أمر مرفوض.

٦٥ - ولا يزال أشعر بالقلق إزاء وقوع حوادث تعيق حرية تنقل اليونيفيل وحالات السلوك العدواني تجاه أفرادها. وعلى الرغم من أن عدد تلك الحوادث يبقى هامشيا مقارنة بالمستوى العام لأنشطة اليونيفيل، فإن بعضاً منها ينطوي على إمكانية تهديد فعالية اليونيفيل

في تنفيذ مهامها التي نص عليها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة أن تستطيع اليونيفيل العمل دون عائق في منطقة عملياتها.

٦٦ - وما زال احتفاظ حزب الله والجماعات الأخرى بالأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يقيد قدرة الدولة على ممارسة سلطتها الكاملة على أراضيها، ويشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض مع التزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد شدد الرئيس ميشال سليمان مرارا، طوال فترة رئاسته، على أهمية الاتفاق على استراتيجية وطنية للدفاع، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على معالجة هذه المسألة. وفي حين أن جلسات الحوار الوطني الأخيرة أشارت بإيجاب إلى سياسة النأي بالنفس وإلى ضرورة المضي قدما في اقتراح الاستراتيجية الوطنية للدفاع، فإن من المخيب للآمال مقاطعة بعض الأحزاب للجلسات الأخيرة. وإنني أحض على العودة إلى المشاركة في الحوار الوطني مشاركة كاملة، وعلى التصدي في إطار الحوار لمسألة الأسلحة والمسائل الأخرى للبناء على إعلان بعثا. وأدعو مرة أخرى إلى تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الحوار الوطني، ولا سيما تلك المتصلة بتزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٦٧ - ولا يزال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يؤثر سلبا في لبنان. وإنني أشجب الانتهاكات التي تتعرض لها الأراضي اللبنانية عبر الحدود، انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، كما أشجب حركة المقاتلين المسلحين والعتاد بين البلدين. ولا يمكن أن يكون عدم إحراز تقدم على مسار ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وتعليمها مبرراً لهذه الانتهاكات لسيادة لبنان من جانب أي طرف من الأطراف. وإنني أشعر بالتفاؤل مما اتخذته الحكومة اللبنانية من خطوات لتحسين الأمن على طول الحدود، بما يشمل نشر القوات والمعدات في المناطق الرئيسية في شرق وشمال لبنان، ومما بذلته من جهود حثيثة لردع من يحاولون تقويض الاستقرار في البلد. وإنني أهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية وبجميع الأطراف التي تقاتل هناك أن تكف عن انتهاك حدود لبنان وأن تحترم سيادته وسلامة أراضيها وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٨ - وأدين استمرار مشاركة المواطنين اللبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي اعتمدها الحكومة اللبنانية ولمبادئ إعلان بعثا المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٢ التي اتفق عليها جميع القادة السياسيين في لبنان. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف اللبنانية إلى العدول عن المشاركة في النزاع السوري، بما يتسق مع

التزامها الوارد في إعلان بعدد، وأحثها بدلا من ذلك على التصرف حرصا على مصلحة لبنان وفقا لسياسة النأي بالنفس.

٦٩ - ويُعد انخفاض أعمال العنف والهجمات الإرهابية أحد التطورات الإيجابية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير. وتستحق الحكومة الشاء على خططها الأمنية، وتجدد الإشادة بالقوات الأمنية لتنسيقها بين الأجهزة الأمنية ولما حققته من إنجازات. غير أن خطر عدم الاستقرار لا يزال قائما، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على وحدة الصف. ففي طرابلس التي عانت على وجه الخصوص من أعمال العنف المتكررة منذ عام ٢٠٠٨، من الأهمية بمكان أن تكون هناك متابعة فيما يتعلق بالمصالحة وعمليات إصلاح الممتلكات والمساعدة الاقتصادية والاجتماعية من أجل توطيد فترة الهدوء المؤقتة التي أتاحتها الخطة الأمنية حتى الآن.

٧٠ - ورغم هذه النجاحات، فإن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت مزيدا من أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين والهجمات التي استهدفت الجيش اللبناني. وتعكس هذه الأعمال والهجمات استمرار انتشار الأسلحة غير المقبول خارج سلطة الدولة. وإنني أدعو في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء إلى التقييد بالتزامها المحدد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). يمنع بيع أو توريد الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى كيانات أو أفراد في لبنان. والسلطات الأمنية والقضائية بحاجة أيضا إلى استمرار الدعم السياسي الواسع لمكافحة إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب. وأرحب بالجهود المتزايدة التي تبذلها السلطات من أجل تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة، وتُعد تلك الجهود مؤشرا على التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب. وبيعت استمرار المحاكمة الجارية في المحكمة الخاصة للبنان برسالة مماثلة.

٧١ - ومن الأمور الإيجابية أيضا الإنجاز الذي حققه القادة اللبنانيون والمتمثل في تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف ونجاح الحكومة بدورها، بقيادة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، في اتخاذ خطوات هامة في مجال الأمن والخروج من الطريق المسدود الذي طال أمده فيما يخص التعيينات الحكومية مثلا. ويضم منسقي الخاص صوته إلى أصوات الآخرين، ولا سيما بالنيابة عن مجموعة الدعم الدولية للبنان، في تشجيع القادة اللبنانيين على الحفاظ على مشاركتهم البناءة والاستفادة منها قبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو. وقد حقق الرئيس ميشال سليمان إنجازات كبيرة خلال السنوات الست الحاسمة التي قضاها في منصبه، وإنني أشيد مرة أخرى بتعاونه مع الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٢ - ومن دواعي الأسف الشديد أن مجلس النواب اللبناني فشل في انتخاب خلف للرئيس سليمان ضمن الإطار الزمني الدستوري. فبقاء أعلى منصب في الدولة اللبنانية شاغرا لا يعزز الثقة والاستقرار في لبنان. وقد حثت شخصيا، إلى جانب مجموعة الدعم الدولية للبنان، ومجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ (PRST/2014/10)، القادة اللبنانيين على العمل لضمان إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن وبدون تدخل خارجي. ومن الأهمية بمكان، في الوقت ذاته، أن يواصل الوزراء العمل معا بفعالية وأن يدعم الجميع في لبنان رئيس مجلس الوزراء تمام سلام لكفالة اتخاذ القرارات اللازمة وبقاء الدولة قادرة على التصدي لما تواجهه من تحديات كثيرة. وأشدد أيضا على ضرورة القيام بالأعمال التحضيرية في وقتها لكفالة إجراء انتخابات مجلس النواب وفقا لتقاليد الحرية والممارسات الديمقراطية في لبنان. وتظل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة من خلال تقديم الدعم التقني لعملية انتخابات مجلس النواب. فلبنان بحاجة إلى أن يكون كل من الرئاسة والحكومة ومجلس النواب قادرا على أداء عمله. والمجتمع الدولي بحاجة إلى شريك فعال في لبنان.

٧٣ - وقد أشاد مجلس الأمن والمجتمع الدولي مرارا وتكرارا بلبنان لانتهاجه سياسة الحدود المفتوحة أمام اللاجئين الهاربين من القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية وللجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين. ودون المساس بحق لبنان في إدارة حدوده، لا بد من السماح للمدنيين الهاربين من النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية والمحتاجين حقا إلى السلامة والحماية بالدخول، وعدم إعادتهم في ظروف تعرض حياتهم للخطر. وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومة استعراض سياستها المتعلقة باللاجئين، فإن الأمم المتحدة ستواصل العمل عن كثب مع المحاورين الحكوميين بهدف ضمان معالجة القضايا ذات الصلة باللاجئين معالجة فعالة وفقا للقانون الدولي الإنساني.

٧٤ - فاستضافة لبنان أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه دليل على كرمه المتميز في ظل ظروف صعبة. وثمة حاجة إلى أموال إضافية لتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات اللاجئات المعرضات للخطر، وللتخفيف من حدة الضغوط على المدن والقرى المستضيفة والخدمات العامة. وإنني أشجع المجتمع الدولي على التفكير مليا في المخاطر التي يمكن أن يؤدي إليها عدم تقديم دعم كاف إلى لبنان في تصديده هذه التحديات الهائلة، وأذكر الدول الأعضاء بمسؤولياتها عن تقاسم الأعباء بشكل جماعي. وقد بذل الكثير من الجهود لتيسير هذا الدعم، بما في ذلك وضع خريطة طريق لتحقيق الاستقرار. وإنني أرحب بتنفيذ الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين بمساعدة من البنك

الدولي، وأحض الجهات المانحة على التبرع له، أو عن طريق الآليات الأخرى المتاحة، بما يكفل تقديم الدعم الكافي إلى لبنان.

٧٥ - وأشيد مرة أخرى بالجيش اللبناني على التزامه المستمر وتعاونه القوي مع اليونيفيل في منطقة عملياتها، وعلى دوره القوي والفعال في التصدي للتحديات الأمنية الماثلة في أنحاء البلد الأخرى. وأرحب بالجهود المكثفة المبذولة من أجل تعزيز الجيش اللبناني استجابة للخطة الخمسية لتنمية القدرات وللحوار الاستراتيجي. ومما يبعث على التفاؤل أن العمل في هذا المجال يمضي قدماً. وإنني أشكر الحكومة الإيطالية لاستضافتها، في ١٧ حزيران/يونيه، المؤتمر الوزاري لدعم الجيش اللبناني. وأرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر، بما في ذلك التقدم المشار إليه في الاتفاق الفرنسي - اللبناني الذي حظي بتمويل سخي من المملكة العربية السعودية. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة في تعزيز الجيش اللبناني استناداً إلى خطة تنمية القدرات ومن خلال الحوار الاستراتيجي.

٧٦ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان على التزامها المستمر، كما يتجلى في مشاركتها في الاجتماع الذي استضافه الرئيس فرانسوا هولاند في باريس في ٥ آذار/مارس وكذلك في اجتماع روما. فقد ساعد حفاظ المجموعة على همتها ووحدة صفها في توليد زخم بشأن توفير الدعم والمساعدة الأساسيين للبنان. وإنني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع أعضائها في الفترة المقبلة.

٧٧ - إن الحالة الأمنية في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة تدعو إلى القلق. وإنني أرحب بالجهود التي يبذلها قادة المخيم للعمل مع السلطات اللبنانية في حفظ النظام. وثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بتسوية قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة. وإنني أشجع الجهات المانحة على المبادرة بتقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولا سيما لتمكينها من مساعدة اللاجئين الفلسطينيين الوافدين من الجمهورية العربية السورية. وتثير القيود التي فرضتها السلطات اللبنانية مؤخراً على دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية قلقاً شديداً بشأن حمايتهم. وإنني أكرر نداء الأونروا من أجل تيسير المرور عبر الحدود، بما في ذلك لأغراض لم تشمل الأسر والعبور ولأسباب إنسانية.

٧٨ - ولم يجرز تقدم للأسف فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو مرة أخرى الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى تقديم

ردودهما بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا، الذي عرضته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

٧٩ - ويُعد استغلال احتياطيات النفط والغاز أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وإنني أشجع البلدين على مواصلة بذل الجهود لمعالجة مسألة تعيين المنطقة البحرية الخالصة لكل منهما واستكشاف مواردهما الطبيعية واستغلالها بطريقة تيسر ذلك ولا تثير التوترات. ولا تزال الأمم المتحدة تتابع هذه المسألة عن كثب بالنظر إلى أهميتها الأمنية، ولا تزال على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في هذا الشأن إذا ما طلب منها الطرفان ذلك.

٨٠ - إن قدرة لبنان على الصمود وهو يواجه سنة رابعة من النزاع في الجمهورية العربية السورية مدهشة. وفي حين لا تنفك الضغوط تتزايد، ما زال البلد معرضاً لخطر شديد إذا لم تستمر الجهود الرامية إلى التصدي إلى التحديات الراهنة. ويسهم الهدوء السائد عبر الخط الأزرق مساهمة حيوية في تحقيق استقرار لبنان وأمن شعبي البلدين ورفاههما. ويقتضي تحقيق الأمن والاستقرار على الأمد الطويل إنهاء النزاع في المنطقة، بوسائل منها إحراز تقدم نحو سلام عادل ودائم وشامل.

٨١ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأثنى بصورة خاصة على بولو سير، رئيس البعثة وقائد القوة، الذي انتهت فترة ولايته، لما قدمه من خدمة ممتازة وحسن قيادة في فترة السنتين ونصف الماضية. وأشيد أيضاً بالأفراد العسكريين والمدنيين في اليونيفيل، وكذلك بمنسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، ديريك بلامبلي، وموظفي مكتبه، الذين ما برحوا جميعهم يؤدون دوراً بالغ الأهمية في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.